

Distr.: General
19 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والعشرون

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى
رئيس مجلس حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

فيما يخص الحوار التفاعلي المقبل الذي سيعقد في الدورة الثانية والعشرين لمجلس
حقوق الإنسان مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية، أتشرف بأن أؤكد مجدداً الموقف المبدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.
ترفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضاً قاطعاً "المقرر الخاص" و"القرار"
المتعلق بإنشاء ولاية "المقرر الخاص".

وقد سبق توضيح ذلك في عدة مناسبات في رسائل رسمية منها رسائل أسلافي
الموجهة إلى أسلافكم والمؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/HRC/5/G/5)، و ٣٠ كانون
الثاني/يناير ٢٠٠٨ (A/HRC/7/G/3)، و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (A/HRC/10/G/6)،
و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (A/HRC/13/G/7)، و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١
(A/HRC/16/G/2)، و ١ شباط/فبراير ٢٠١٢ (A/HRC/19/G/1).

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه انتباهكم، ومن خلالكم انتباه المجلس، إلى الحقائق
التالية على وجه الخصوص.

أولاً أن "المقرر الخاص" هو ثمرة مجاهدة سياسية ومكيدة حيكت ضد جمهورية كوريا
الشعبية الديمقراطية ولا علاقة لها بحقوق الإنسان.

وكما هو معروف لدى الجميع، نشأ "المقرر الخاص" ووجد في الأصل نتيجة
لما يسمى "قرارات" بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وجميع تلك "القرارات" بلا استثناء معتمدة قسراً كجزء من أعمال العداء والخنق التي دأبت الولايات المتحدة واليابان والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلفاؤها على اقترافها طيلة ما يربو عن نصف عقد بغية محق دولة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونظامها الاجتماعي. وهي أعمال لا علاقة لها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها فعلياً.

وفي عام ٢٠٠٣ وحده، عندما نُفذ أول "قرار" تم اعتماده بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كانت الولايات المتحدة والدول الحليفة لها في الغرب تركض مسعورة نحو خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحجة قضية نووية، بل إنها تبادلت في مناوراتها إلى حد وضع وفرض اعتماد "القرار" المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

وفي الواقع، بدأ في حزيران/يونيه ٢٠٠١ ولأول مرة في تاريخنا، حوار ثنائي وتعاون بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، وكان قد بلغ مرحلة ممتازة وقت اعتماد "القرار"، في حين كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحافظ على مستوى عالٍ جداً من التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

ولم يكن هناك على الإطلاق أي سبب يدعو تلك البلدان إلى أن تتجاهل متعمدة وبصفة أحادية ما كان يجري من حوار وتعاون في مجال حقوق الإنسان وتلجأ إلى العدوان والمواجهة سوى أنها كانت في الواقع تكنّ لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نوايا مبيتة.

ورغم ذلك، اختارت الولايات المتحدة واليابان والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مواصلة فرض اعتماد "القرار" في إطار المواجهة، ومضت منذئذ في هذا العداء كل سنة.

وبما أن دواعي طرح "القرارات" المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دواع شريرة وخسيسة، فإن عملية فرض اعتمادها برمتها اقترنت ضرورة بمؤامرات وبشتى أنواع الظلم.

ففي عام ٢٠٠٣ وحده، على سبيل المثال فقط، عُوِّمل "القرار" بوصفه قراراً بالغ السرية في جميع المراحل، منذ صياغته وحتى تقديمه رسمياً، وقُدِّم في شكل هجمة مباغتة قبيل التصويت واعتمد قسراً بطريقة متسلطة وتعسفية وبممارسة الضغط والخداع في الكواليس من جانب الولايات المتحدة واليابان والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وغُض الطرف بالكامل عن الممارسة التقليدية والشائعة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والمتمثلة في "إخطار الدولة المعنية مباشرة والتشاور معها مسبقاً".

وقد اعترف حتى من كانوا وراء "القرار" بسوء تصرفهم.

إن "المقرر الخاص"، الذي نشأ ووجد في الأصل نتيجة لهذه المكيدة، ليس إلا دمية تتحرك هنا وهناك من أجل تمثيل الأغراض الخبيثة لجهات تمسك بخيوطها كالولايات المتحدة واليابان والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ثانياً، يسير "المقرر الخاص" عكس الاتجاه الراهن المتمثل في معارضة التسييس والتزوع إلى حوار وتعاون حقيقيين في مجال حقوق الإنسان.

ولقد كان الهدف من إنشاء مجلس حقوق الإنسان قطع دابر التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة، وهي ممارسات كانت مستشرية في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي طيلة أكثر من ٦٠ سنة، كما كان هدفه استحداث آلية حقيقية للحوار والتعاون يستفيد منها الجميع.

بيد أن الولايات القطرية، مثل ولاية "المقرر الخاص"، التي توفر أرضية خصبة للتسييس والانتقائية وازدواج المعايير، لا تزال قائمة للأسف، مما يبعث على قلق بالغ.

وما فتئت البلدان الغربية تصر على الإبقاء على الولايات القطرية كي تستمر في التصرف على أنها "قضاة حقوق الإنسان" فتدوس السيادة وتتدخل في شؤون البلدان التي ترغب عنها.

إن الولايات القطرية تعني المواجهة تحديداً، مثلما قيل في مناسبات عدة. والمواجهة لا يمكن أن تتوافق أبداً مع الحوار والتعاون الحقيقيين أيّاً كانت الظروف.

وعليه، فإن الموقف من الولايات القطرية سيظل معياراً يحدد ما إذا كان المرء يتطلع إلى حوار وتعاون حقيقيين أو لا.

وعندما بدأت آلية الاستعراض الدوري الشامل جولة عملها الثانية كوظيفة لا غنى عنها من وظائف مجلس حقوق الإنسان، وهي تعامل جميع البلدان بمساواة ونزاهة، فإن الولايات القطرية البالية التي تنتقي بلداناً بعينها لإفرادها وتعييرها لا تزال قائمة بالتوازي معها. إن هذا الأمر مدعاة للسخرية وهو غير مقبول على الإطلاق، وينبغي من ثم عدم التسامح معه بعد الآن.

وعندها فقط سيكون في مقدور مجلس حقوق الإنسان أن يتجنب تكرار الفشل ذاته الذي مُنيت به لجنة حقوق الإنسان وأن يصبح آلية للحوار والتعاون الفعليين. بمفهومهما الحقيقي الوارد في مثله التي وطأت لتأسيسه.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتبر السيادة والكرامة طوق نجاحها.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كدأبها، التمسك على الدوام بموقفها المبدئي المتمثل في معارضة هذا "المقرر الخاص" ذي المآرب السياسية ورفضه.

وأكون ممتناً إذا تكرمت بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان.

(توقيع) سو سي يونغ

السفير والممثل الدائم